د. محمد سيد كامل (*)

النصارى والنشاط الاقتصادى فى مصر الفاطمية

فى ضوء أوراق البردى العربية

التمهيد:

تمتع النصارى بوجه عام فى مصر الفاطمية بالتسامح والمساواة، فقد أطلق لهم حرية العقيدة ، والمشاركة فى الوظائف الإدارية والمالية، هذا بالإضافة إلى دورهم الاقتصادى فى مصر عامة.

فمن خلال دراستي لأوراق البردي العربية حاولت إلقاء الضوء على أنشطة النصارى الاقتصادية في مصر في العصر الفاطمي فقمت بتقسيم الموضوع إلى تمهيد يتناول مدى الحرية والتسامح التي تمتع بها نصارى مصر الفاطمية ثم دراسة لأنشطتهم الاقتصادية كما وردت في أوراق البردي العربية من خلال عدة نقاط :

أولاً: حرية امتلاك الأراضي الزراعية للأقباط والضرائب المفروضة عليها.

ثانياً: اهتمام الأقباط ببعض المحاصيل الزراعية.

ثالثا: النصارى والتقدم الصناعي والحرفي.

رابعا: النصارى والتجارة الداخلية في المدن والقرى المصرية.

خامساً: النصارى وحقهم في بيع وشراء العقارات.

ولقد بدأ التسامح الدينى من قبل الفاطميين للنصارى بمجرد وصول القائد جوهر الصقلى إلى الديار المصرية فى سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨م، واستعان ببعض النصارى فى الإشراف على بعض كور مصر من أمثال أبو اليمن قزمان بن مينا الذى ظل فى منصبه الإشرافى حتى زمن الخليفة المعز لدين الله الفاطمى(١). ومما لاشك فيه أن الخليفة المعز اشتهر منذ بداية حكمه بمصانعتهم والاعتماد عليهم فى الكثير من المناصب الإدارية، بعد

(*) مدرس بكلية دار العلوم – جامعة المنيا.

تيقنه من تعذر الاعتماد على أهل السنة فى هذه الأمور ، لمخالفتهم له وللفاطميين عموماً فى المذهب ، فى حين أن أهل الذمة وخاصة النصارى عرفوا ببعدهم عن التعصب لهذا المذهب أو ذاك ، فضلاً عن كفاءتهم الإدارية فى النواحى الاقتصادية.

كذلك اهتم الخليفة المعز لدين الله الفاطمى بدور العبادة القبطية كالكنائس والأديرة التى انتشرت فى أرجاء البلاد، ومن ذلك أنه أمر بإعادة ترميم بعض الكنائس ، وأصدر مرسوماً بترميم كنيسة المعلقة بقصر الشمع ، وقام بدفع نفقات البناء من خزانته الخاصة ، وأوكل إلى بعض جنوده بحراسة هذا العمل حتى لا يتعرض إليهم المسلمون(٢).

ولم يقتصر تسامح الخليفة المعز لدين الله الفاطمى على ذلك ، بل شمل شيئاً أخر أكثر أهمية يتصل باهتمامات المعز برجال الكنيسة فى الديار المصرية، فشملهم بالرعاية والتكريم ، ونضرب لذلك مثلاً بما كان يصنعه بساويرس بن المقفع - أسقف مدينة الأشمونين بمصر الوسطى- الذى كان يستدعيه إلى مجلسه الخاص وتجرى بينه وبين كبار فقهاء المذهب الشيعى مناقشات ومحاورات دينية، فكثيراً ما تناظر ساويرس بن المقفع والقاضى النعمان فى هذه الأمور ، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على محاولة الخليفة الربط بين رجال الدين المسيحى ورجال الفقه الشيعى فى دولته.

كذلك لم يتدخل الخليفة فى شئون الكنيسة الداخلية، ولم يعترض على تعيين البطاركة، وذلك بعد وفاة الأنبا مينا البطريرك الحادى والستين للكنيسة القبطية، حيث اجتمع الأساقفة لانتخاب من يخلفه من البطاركة ، فوقع اختيارهم على أحد التجار ويدعى إبراهيم بن زرعه ، فرسموه بطريركاً عليهم باسم الأنبا إبراهام السوريانى ، ليكون البطريرك الثانى والستين للكنيسة القبطية(٣) وقد كان معروفاً أن البطريرك يعتبر موظفاً حكومياً ولابد من تعيينه مع موافقة الخليفة(٤). فيشير ترتون(٥) فى كتابه إلى أن تعيين البطاركة كان باستئذان الولاة والخلفاء ، كما حدث فى عهد الوإلى قره بن شريك حيث قدم الملكانيون ألف دينار لخزانة الدولة فعين نسطاسيوس بطريركاً ملكانياً للإسكندرية، وكما حدث فى خلافة هشام بن عبد الملك الأموى عندما استأذن الإمبراطور «لاون» الخليفة فى تمكين أحد الخلقدونيين من الوصول إلى البطريركية فى قزما Kasmos أن أقاموا بلا بطرك سبعاً وسبعين سنة.

وعلى نسق المنهج الخلافى السابق سار الخليفة العزيز بالله على سياسة أبيه الخليفة المعز لدين الله فى التسامح والعطف مع نصارى مصر، وأظهر اهتماماً واضحاً بكنائسهم إلى درجة ترميم بعضها على نفقته ككنيسة

القديس مرقص أبو مرقودة (٦) ، وكنيسة أبو سيفين بظاهر مدينة الفسطاط (٧)، فضلاً عن ارتباطه برباط المصاهرة مع النصارى فتؤكد الروايات أنه تزوج من سيدة مسيحية أنجبت له ابنه الحاكم بأمر الله وابنته ست الملك، والتى كان لها تأثير كبير فى سياسة الدولة الداخلية آنذاك (٨).

وقد بلغ من عطف الخليفة العزيز بالله على نصارى مصر أن سمح بمشاركة المسلمين للأقباط فى احتفالهم بأعيادهم الدينية مثل عيد الغطاس مخالفاً بذلك والده المعز لدين الله الذى منع القبط من أعمال اللهو والمجون فى هذا اليوم (٩)، كما شارك المسلمون فى كورة أخميم فى صعيد مصر الأقباط الاحتفال بعيد دير الطير (١٠).

وحتى عصر الحاكم بأمر الله الذى ينسب إليه تعصبه للشيعة واضطهاده لأهل الذمة وخاصة القبط (١١) ، نجد أنهم تمتعوا ببعض المميزات السياسية والاقتصادية، فكان من بينهم وزراء للحاكم بأمر الله وعمالاً للخراج الذين كانوا من القبط دون اليهود (١٢)، حيث عين عيسى بن نسطورس فى منصب الوساطة فى الدولة(١٣) .

وقد أوجز ابن الراهب (١٤) سياسة الحاكم تجاه الأقباط بقوله : «أنه تشدد على النصارى ... ونكل بهم، وأخرب كنائسهم ، وقتل أكابرهم ، وعاقبهم وأسلم منهم خلق كثير».

وفى خلافة الظاهر لإعزاز دين الله سنة ٤١١ هـ/ ١٠٢٠، منح الأقباط الأمان على أرواحهم وأموالهم وأملاكهم وترك لهم الحرية الدينية، حيث عاشوا فى هدوء وسلام، فزادت حرية الرهبان فى امتلاك الأراضى الزراعية بالسجل الذى أصدره الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله سنة ٤١٥ هـ / ١٠٢٤ م، فقد أبقى الأ ُ راضى فى أيديهم، ومكنهم من استغلالها، كما سمح لهم بالمحافظة على زراعتهم وغلاتهم فى سائر الأقاليم والمدن، وصان الأراضى الموقوفة على الأديرة (١٥).

وفى خلافة الخليفة الآمر بالله سنة ٥١٥ هـ / ١١٢٠ م تساهل مع ملاك الأراضى – مسلمين وأقباط– فلم يحصل منهم ما كان معروفاً باسم البواقى(١٦) أو يطالبهم بسداده ، حين كتب وزيره الأفضل بن أمير الجيوش مرسوماً قرأ فى جميع البلدان والأقاليم بترك بواقى الخراج من المتقبلين وضامنى الأراضى الزراعية (١٧)، فأفاد الأقباط من ذلك كثيراً .

وتشير أوراق البردى إلى العديد من الوظائف الدينية فى مصر خاصة فى القرى منها وظيفة الأسقف أو الأسقفى كما ورد فى البردية: «شهد إبراهيم بن كيل بن سويرس الأسقفى، وهو من أصحاب المراتب الدينية، ويكون موجوداً فى كل

بلد من تحت يد المطران»، وقد ورد لقب الأسقفى ضمن مجموعة البردى المحفوظة فى المعهد الشرقى فى شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية (١٨) وهناك لقب الشماس وهو من الألقاب الشائعة التى وردت فى نصوص ايصالات الجزية والخراج ودافعى الضرائب، والتى حفظها جروهمان فى قوله: «أدى أبميرة الشماس . . .» (١٩).

أولا : حرية امتلاك الأراضى الزراعية للأقباط والضرائب المفروضة عليها :

أهتم الفاطميون بالأراضى الزراعية، فقد امتلكت الدولة الفاطمية الأراضى التى كانت من أملاك الأسرة الإخشيدية، أما الأراضى التى كانت لأفراد الشعب فتركت فى أيديهم تبعاً لما نصت عليه وثيقة الأمان سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨م(٢٠)، كذلك أتاح الفاطميون لأقباط مصر حرية امتلاك الأراضى الزراعية ، والتصرف فيها بالبيع والشراء كيفما شاءوا دون تدخل من الخلافة، وتشير إلى ذلك وثائق البردى العربية بصورة واضحة، فهناك وثيقة كشفت فى الفيوم تشير إلى ذلك بقولها: «هذا ما اشترى يحنس بن شنوده بن بطاقس من مقطلنى بنت شنوده بن أيوب، وهما جميعا من سكان ططون من كورة الفيوم حصتها من الأراضى المشاع بينهما . .»(٢١)، إن النص السابق يضع أيدينا على جملة من الحقائق الخاصة بعقود البيع فى ذلك الوقت منها : توثيق عقد الشراء والنص عليه بأسماء الأشخاص ، إلى جانب تحديد الرقعة المكانية للقطعة المشتراة، وما يهمنا فى هذه البردية تعيين اسمى «يحنس بن شنوده – مقطلنى بنت شنودة» وهما قبطيان.

كذلك تشير الوثيقة نفسها إلى شئ من العلاقات الطيبة بين الأقباط والمسلمين فى كورة الفيوم آنذاك حيث شهد أحد المسلمين على وثيقة البيع المذكورة، بقولها : «يشهد عبد الصمد بن يوسف بن هارون على إقرار مقطلنى بجميع ما فى هذا الكتاب ويكتب شهادته بخطه» (٢٢).

كذلك منح الفاطميون الحرية لأغنياء القبط فى التبرع بأملاكهم إلى الأديرة ووقف الأراضى عليها ، فقد سمح الخليفة العزيز بالله لأحد تجار مدينة قفط بصعيد مصر بالتبرع بأربعين زوجاً من البقر لأحد الأديرة، من أجل إدارة السواقى الملحقة بأراضى الدير لتسهيل عمليات الرى بها (٢٣).

كذلك اتيحت للأقباط فى عهد العزيز حرية امتلاك الأراضى الزراعية وخاصة للأديرة ، فكان هناك كثير من الأراضى الزراعية والبساتين الموقوفة على الأديرة ليصرف منها على متطلبات الرهبان فى حياتهم اليومية (٢٤)، دون أن يفرض عليهم الضرائب واشتغل كثير منهم بحرفة الزراعة داخل أديرتهم مثل دير رهبان ريفة بأسيوط، ويشير العمرى (٢٥) عن رهبانه بقوله :«ولساكنيه

رزق من الاشتغال بالزراعة ، كذلك الدير الأبيض بأخميم الذى يعمل رهبانه فى زراعة النخيل (٢٦) أما عن دير أبى مقار فقد عمل رهبانه على الإشراف على أراضى زراعية كبيرة بها كروم وبساتين ورعى المواشى ويدار فيها طواحين ومعاصر للزيت (٢٧) ، وقد أكد ساويرس بن المقفع ذلك بقوله (٢٨) : «وبالدير خيرات كثيرة لا تحصى».

وقد تعددت الأديرة فى مصر التى بها حق امتلاك أراضى زراعية فى العصر الفاطمى لدرجة أنه قيل إن الرهبان كانوا يقومون بأعمال الزراعة والفلاحة فى عدد كبير منها ، وأنهم استخدموا السواقى لرى تلك الأراضى ، ففى دير القديس ميخائيل بقنا كان الرهبان يزرعون أراضى الدير ويغرسون الأشجار عن طريق السواقى والأبقار هذا إلى جانب زراعة الخضر والقمح والكتان (٢٩).

ويشير أبو صالح الأرمنى (٣٠) إلى أن هناك العديد من الأراضى الزراعية التى أوقفها الفاطميون على الكنائس والأديرة ، لم تؤخذ منها ضريبة الخراج ، وتقدر بحوإلى تسعمائة وخمسة عشر فداناً منها أربعمائة وسبعة وستين بالوجه القبلى ، وأربعمائة وثمانية وأربعين بالوجه البحرى ، وذلك حتى نهاية عام ٥٦٩ هـ /١١٧٩م.

وقد ساد نظام فى العصر الفاطمى وهو تقبل الخراج وجابيته على الأراضى الزراعية ، أى أن يقوم شخص فى المزاد العلنى بدفع الضرائب المقررة نقداً أو أقساطاً على الأراضى المنزرعة فى قرية معينة أو عدة قرى ، ثم يقوم بتحصيلها من أفراد الجهة التى التزم بقبالتها(٣١) ، وكانت الأراضى الزراعية يتقبلها متقبلوها بالأربع سنوات ، لاتاحة الفرصة للمتقبل لكى يعوض النقص فى حالة المحصول السئ.

وكان على المتقبل أن يقوم بشق الترع ، وإصلاح الجسور ، وإقامة المشاريع فى النواحى المتقبلها ، إلى جانب حمل ما على أهل البلاد من الخراج فى أوقاته ، ففى وثيقة من أوراق البردى مؤرخه بالقرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى جا فيها: «مزاحم بن اسحق تقبل الأرض على ما جرى به العادة أربع سنوات»(٣٢) ، ويؤكد نظام القبالة فى مصر عدد كبير من وثائق البردى العربية.

وقد عمل العديد من أقباط مصر فى الوظائف الخاصة بالزراعة والشئون الزراعية فى مصر الفاطمية ، فكان ديوان الخراج فى القاهرة له فروع فى الأقاليم كان يتولى إدارته والإشراف عليه موظف يسمى الجسطال ، وأن هؤلاء الموظفين كانوا فى الغالب من الأقباط ، والجسطال كما وردت فى أوراق البردى

العربية لفظ يونانى معناه : «مساعد صاحب الكورة، وقد وردت هذه الوظيفة بصيغة الجمع مبتدئة بحرف القاف «قساطيل» مرتبطة بعدة أسماء قبطية منها «بتانة وأندونه – وأصطفن – القساطيل بمعزة خليفتى عامل . . . (٣٣)». كذلك كان متولى جمع الضرائب وتحرير الوثائق يسمى موظفوه بالجهابذه، وأن أغلبهم من الأقباط أيضاً والجهابذة من الوظائف الشهيرة عموماً فى نصوص البرديات العربية ، وهى تعنى الصراف الذى يعنى عمله جمع الخراج وتحرير سجلات وكشوف الخراج والجزية والضرائب الأخرى ، وغيرها من الأمور الهامة المتعلقة بمصالح الدولة المالية والإدارية (٣٤).

وهناك العديد من وثائق البردى العربية تشير إلى ذلك ففى وثيقة يشار إلى اسم الجسطال بقوله «أدى فلان بن الموفق عن يديه على أناس شتى . . . ثلثة دنانير ونصف وثلث وثلث ربع مثقال – الدينار الذهبى– إلى مينا القسطال بحضرة خليق بن فلان . . .» ، ويضيف فى البردية نفسها «شهد سعيد بن القسم على إقرار مينا بن إبراهيم الجسطال . . .(٣٥) ويدل اسم الجسطال على أنه قبطى الديانة، وأنه يتسلم مال الخراج فى مقابل إعطاء إقرار على نفسه بدفع هذه الضريبة، وأن هناك شاهد على هذا الدفع مع ذكر اسمه.

وقد وضحت هذه الأشياء كذلك فى بردية أخرى عبارة عن إيصال خراج يدفعه إلى الجسطال يفهم منها أن اسمه قبطى ، مع وجود شاهد على الإقرار ، فتشير بردية بقولها «أدى عيسى بن أحمد عما يلزمه من الخراج عن قرية تدعى سير من ضياع الأمير أيده الله نصف وثلث وثمن مثقال إلى . . . . بن ايهبوه القسطال بحضره خليفة محمد بن عيسى . . .» (٣٦).

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن مستأجرى الأراضى من النصارى كانوا يقومون بدفع ما عليهم من خراج إلى الجهابذه وهم أيضاً من الأقباط ، وذلك ما أشارت إليه وثيقة من البردى العربى بقولها : «أدى يحنس بن اتناس وسلهوه بن يحنس عما يلزمهما من الخراج عما زرعا على مروان بن أحمد بسبوا دينارين وثلثى وثمن دينر مثاقيل بلا صرف ولا أجرة إلى ايهيوه بن ماعه ومينا بن شنودة الجهبذين . . . .» (٣٧).

ويحدد جروهمان اسم الجهبذ فى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله فى سنة ٤٠٥ هـ / ١٠١٥ م باسم بقام بن شنودة الجهبذ (٣٨).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن قيام العديد من الأقباط للعمل على جمع الضرائب كصرافين وجهابذة أدى إلى ازدياد ثرواتهم بصورة واضحة لدرجة أن الرحالة ناصر خسرو (٣٩) الذى زار مصر فى عهد الخليفة

المستنصر الفاطمى يقول أنه رأى نصرانياً لديه من الطعام ما يمكنه من إطعام أهل مصر لمدة ستة سنوات كاملة ، وذلك حينما نقص ماء النيل فى إحدى السنوات السبع ، مما يدل على ما تمتع به الأقباط من حرية الأمتلاك وكسب الأرزاق.

كذلك نلحظ أن بعض رجال الدين من الأقباط كانت تفرض عليهم ضريبة الخراج عن الأراضى الزراعية المملوكة إليهم، وقد وجدت وظيفة الشماس وهى من الوظائف الدينية المعروفة لدى الأقباط وألصقت باسم ابميرا وفرضت عليه الضريبة فتشير البردية بقولها «أدى ابميرا الشماس وسمية عما يلزمهما من الخراج» (٤٠).

وهناك العديد من البرديات العربية التى تحمل كشوف بأسماء دافعى الضرائب من الأقباط، والتى تؤكد أنهم كان لهم الحق فى امتلاك الأراضى الزراعية أو استئجارها من أصحابها والقيام بالزراعة والوثيقة عبارة عن سجل ضريبة قبطى مكتوبة على شكل زوايا قائمة ، وبجانب الاسم مقدار الضريبة التي عليه (٤١).

ويشير أبو صالح الأرمنى (٤٢) إلى أن ملاك الأراضى الزراعية كثيراً ما كانوا يقومون بتأجيرها فى حالة تعذر زراعتها إلى غيرهم ممن يستطيع القيام بتلك الأعباء مع مراعاة قيام المستأجر بالالتزام بالعناية بالأرض وإقامة الجسور وأداء ضريبة الخراج ، فقد قام أحد رجال الدين الأقباط بتأجير قطع من أراضى الدير لعدد من المسلمين فى مقابل مبالغ معينة من المال .

كذلك تشير وثيقة من أوراق البردى العربية وهى عبارة عن إقرار بصحة اتفاق خاص بكراء أراضى زراعية بقولها «شهد الشهود . . . على إقرار انتناس بن سستة بن انتناس الساكن القرية المعروفة بنواية من قرى أسفل أشمون. . . وجواز أمره أن سلائخ أراضى الأملاك المعروفة بهور قلته والمنسوبة إلى بقام بن هلستوس . . وأقر انتناس بن سسته بن انتناس أنه تسلم من مزاحم أراضى الأملاك المذكورة» (٤٣).

كذلك كان من القبط بعض الذين عملوا كأجراء فى الأراضى الزراعية ، مهمته القيام بأعمال الحرث والغرس وغيرها فى مقابل أجر معلوم سواء كان نقداً أم عيناً، ففى وثيقة من البردى ترجع إلى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى عبارة عن حساب أجور عمال الزراعة فيه عدد كبير من الأسماء ما بين أسماء مسلمة وأسماء قبطية ورد اسم «. . . ابن اسحاق يوناس (٤٤)» ومن الاسم يعرف أنه قبطى الأصل.

ثانيا : اهتمام الأقباط ببعض المحاصيل الزراعية :

يأتى فى مقدمة المحاصيل الزراعية التى اهتم بها أقباط مصر محصول القمح، فهو من المحاصيل الشتوية التى تزرع فى الأراضى الخصبة فى جميع أنحاء مصر ويكثر زراعته فى الصعيد (٤٥) لأنه الغذاء الأساسى للسكان، وكان منه معظم متحصل الديوان من الغلال ومبلغه نحو مليون أردب فى السنة(٤٦).

وتشير أوراق البردى إلى أهمية محصول القمح فى مصر، فكان أصحاب الضياع يطالبون وكلائهم بالمحافظة عليه، فى وثيقة ترجع إلى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى عبارة عن خطاب مرسل من وكيل أحد المزارعين إلى صاحب ضيعة يقول فيه : «وذكرت يا سيدى أيدك الله أمر القمح وشدة حاجتك إليه . . .»(٤٧).

وهناك وثيقة من البردى كشفت فى الفيوم ترجع إلى عام ٥٢٧ هـ / ١١٣٢ م عبارة عن إقرار بدين يدفع قمحاً بين عدد المزارعين الأقباط وآخرين من المسلمين تقول : «أقر ابيمه بن بجوش المزارع ببلجسوق . . . ديناً ثابتاً وحقاً لازماً له من الإقرار به لزمزم بن نصر من القمح، . . . أقر عبدالمسيح بن بول الشمس المزارع ببلجسوق . . . ديناً ثابتاً وحقاً لازماً له من الإقرار به لزمزم بن نصر من القمح. . .»(٤٨).

كذلك تشير بردية أخرى ترجع إلى المحرم سنة ٥٢٧ هـ / ١١٣٢ م وكشفت فى الفيوم أيضاً عبارة عن إقرار بدين عينى يدفع قمحاً بين قبطى ومسلم على تحديد نوع القمح المسلم بدل الدين بقولها: «أقر شبيب بن مقاره المزارع . . وفى ذمته خالص ماله ديناً ثابتاً أقر لزمزم بن نصر من القمح الطيب الصالح السالم من العلث أربعة أرادب وثلث النصف من أردبين وسدس. .»، وكذلك أمر بلتوس بن الخليج المزارع . . لزمزم بن نصر من القمح الطيب الصالح السالم من العلث ثلثة أرادب وربع أردب. . .(٤٩).

كذلك اهتم الرهبان بزراعة القمح فى أديرتهم ، فكان يزرع فى دير القديس ميخائيل بقنا مساحات واسعة من القمح(٥٠)، كما كان يزرع فى بعض أديرة أسيوط وأخميم نوع ممتاز من القمح يطلق عليه اسم القمح اليوسفى(٥١).

كذلك اهتم الأقباط بغرس النخيل فى طول البلاد وعرضها، فقد زرع فى أسوان على جانبى الطريق وكانت النخلة تنتج منه ما يقرب من عشرة أرادب تمراً(٥٢)، وزرع النخيل فى قوص والبلينا ودندره وأسنا التى اشتهرت بزراعته ويحصل منها فى السنة الواحدة أربعون ألف أردب تمراً(٥٣).

وقد اهتم الرهبان بغرس النخيل فى بعض أديرتهم مثل دير المراغة التابعة لأخميم فقد كان فيه أكثر من أربعمائة رأس نخلة مثمرة(٥٤)، كذلك اهتم رهبان طمويه بإزاء حلوان بالنخيل والكروم(٥٥)، وهناك عدة أديرة فى صعيد مصر خاصة فى قرية دندرة زرع بها النخيل بكميات كبيرة، وغرس النخيل بكميات كبيرة فى الدير الأبيض بأخميم ، والذى اشتهر رهبانه بزراعته(٥٦).

ثالثا: النصارى والتقدم الصناعى والحرفى :

برع الأقباط فى العديد من الصناعات والحرف فى مصر الفاطمية ويأتى فى مقدمتها صناعة النسيج، حيث ورثوا كثيراً من أسرار الصناعات عن أجدادهم ، كما انتشرت مراكزها فى العديد من الأماكن التى أقام فيها الأقباط كمناطق الصعيد فى أخميم وأسيوط والبهنسا والأشمونين، ومناطق الشمال كالدلتا ودمياط وتنيس(٥٧)، وقد مال الأقباط فى حرف النسيج إلى الإكثار من رسم الحمام فى زخارفهم ، ورمز الحمام عندهم إلى روح القدس وليس ببعيد أن يكون ثمة علاقة بين الفنانين الأقباط فى استعماله فى تلك الزخرفة وبين التسامح الدينى الذى تمتع به القبط بوجه عام فى عهد الفاطميين، وانتشرت صناعة المنسوجات الحريرية فى أخميم بصعيد مصر، وترجع معظم المنسوجات المستخرجة من مقابر هذه المنطقة إلى اسم زخريا النساج القبطى(٥٨) وهذا يدل دلالة واضحة على براعة الصناع الأقباط فى تلك الصنعة، وتنوع صناعتهم، ليس فى صناعة المنسوجات الصوفية والكتانية فقط، بل فى صناعة المنسوجات الحريرية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى تفوق أقباط إخميم فى تصدير منتجاتهم من النسيج المعروف بالصوف الرفيع أو المعلم أو المطرف من الكتان ، فكان الثوب منها يقدر بعشرين ديناراً ، كما وجد فى أخميم مصانع أهلية إلى جانب المصانع الحكومية التى اشتهرت بصناعة النسيج المعروف بالطراز(٥٩).

وقد انتشرت صناعة النسيج فى مدينة الأشمونين، التى تدلل وثائق البردى العربية على وجود الأقباط بها وتمركزهم فى قراها ، ففى وثيقة ترجع إلى سنة ٤٤٢هـ / ١٠٥٢م فى العصر الفاطمى عبارة عن عقد بيع منزل ما نصه :«اشترى اسطوروس التنيسى من بيسه الساكن مدينة الاشمونين من المكنا القزاز بن مينا السقا الساكن بهذه المدينة المذكورة(٦٠) » ووثيقة أخرى ترجع إلى الفترة نفسها تشير إلى ذلك بقولها : «هذا ما اشترى ... من قلته بن كيل بن جريج النصرانى الساكن مدينة الأشمونين» ، ويضيف هذا المنزل المطل على الكنيسة المعروفة «بالبرتاتس»(٦١) وفى وثيقة أخرى ترجع إلى نفس

الفترة بتاريخ ٤٥٩ هـ/ ١٠٦٩م كشفت فى الأشمونين تشير إلى عقد بيع منزل بين «بييسه التنيسى النصراني»، وريحان بن نشوان المعروف بالعجلاتى(٦٢)، والاسم الاول واضح أنه قبطى يقيم فى الأشمونين. وقد ازدهرت صناعة النسيج بصورة واضحة فى الأشمونين، وأنتجت مصانعها الأهلية الأبسطة والستور والمضارب والمقاطع السلطانية والثياب(٦٣)، بالاضافة إلى غزل الصوف لشهرتها بتربية الأغنام، وقد أشار ابن ظهيرة(٦٤) إلى شهرة الأشمونين فى صناعة المنسوجات الكتانية وجودتها لدرجة أنها كانت تصدر إلى عاصمة الديار المصرية.

ولقد لعب أقباط مدينة تنيس دوراً بارزاً فى صناعة نوع من أستار هوادج الجمال ولبود الخاصة بالخلفاء الفاطميين من نسيج البوقلمون(٦٥).

وبقيت أسرار صناعة النسيج وصناعة الأصباغ ذات الألوان الثابتة فى أيدى الأقباط طوال العصور الإسلامية – حتى العصر الفاطمى(٦٦) – سواء من أعتنق الإسلام منهم أم من ظل على ديانته، وقد شارك بعض الرهبان فى أديرتهم فى هذه الصنعة، وأتقنوا فنها، وفى حالة تصدير هذه المنسوجات جرت العادة أن يكتب عليها نوع كل قماش ليطمئن المستهلك على ما يشترى(٦٧) فمنها الصوف الشفاف والمطارف، والمطرز والمعلم الأبيض، والملون، وأقمشة المساند والمخاد، والبسط والستور، والعصائب والطرح(٦٨).

ويشير العديد من وثائق البردى العربية إلى إزدهار صناعة النسيج بين الأقباط فى مصر بعامة والصعيد بخاصة، منها وثيقة عبارة عن إيصال خاص بنسيج الكتان ورد فيها ما نصه : «ستين حزمة من كتان تدفتها – أى نسجتها»(٦٩) كما وردت صيغة البزاز، أى تاجر الثياب وبائعها وهى فى الواقع غير حرفة الخياط وذلك لأن البزاز إنما يقوم بعمل التاجر الذى يبيع ويشترى الثياب ومتاع البيت بينما الخياط يقوم على حياكة وصنع هذه الثياب ولقد اتضح ذلك من خلال نص إحدى البرديات الموجودة بمتحف اللوفر فى باريس، حيث ورد ذكر كلتا الحرفتين فى سطر واحد «.. البزازين يحبسوا المتاع والخياطين للسوق يسرعوا ولا كنهم يفسدوا المتاع وكنت أوصيت ..(٧٠)» ، أما فى أوراق البردى العربية فقد وردت عدة وثائق منها وثيقة عبارة عن أثمان أقمشة مصنوعة عن طريق بزاز ، ومباعة فى السوق(٧١).

ومن الجدير بالذكر أن الأقباط اتخذوا لأنفسهم خطاً واحداً فى صناعتهم فكانوا إذا نسجوا شيئاً من المنسوجات كتبوا اسمهم عليه، وهذه كانت عادتهم جيلاً بعد جيل(٧٢).

ومما يدلل على أهمية عنصر الأقباط فى صناعة النسيج ما ذكر فى وثائق البردى العربية والتى كشفت فى منطقة البهنسا بصعيد مصر، وهى وثيقة ترجع إلى القرن الرابع أو الخامس الهجرى / العاشر أو الحادى عشر الميلادى عبارة عن قائمة بعدة أشخاص يملكون أنوالاً يدوية للنسيج، خاصة نسيج الكتان والقطن فى داخل منازلهم ، وعددهم ثلاثة عشر شخصاً يمتلكون ما بين نولاً واحداً وخمسة أنوال(٧٣).

ولأهمية صناعة النسيج فى العصر الفاطمى، فقد فرضت الحكومة سيطرتها على تجارته، فأجبرت الأهالى على تحديد قيمة الأثواب، خاصة ما تنتجه المصانع من الأثواب الأهلية ، فهناك وثيقة من البردى ترجع إلى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى عبارة عن كشف حساب وتسليم أثواب مختلفة ، يحدد فيه عدد الربطات التى تحوى المنسوجات، وتظهر الوثيقة كيفية البيع وتسليم هذه الملابس، وكتبت أثمان الأقمشة على كل ربطة من النسيج بقولها: «أن سلم .. رزقه عددها خمسة عشر ثوب مرتفعة الثمن ستة عشر ثوب مرتفعة الثمن منها ثلث عشر» (٧٤) وهذا يوضح ارتفاع ثمن أسعار الأقمشة فى تلك الفترة، ورغبة التجار فى جمع أكبر قدر ممكن من المال.

وظهرت عدة حرف يدوية متنوعة ارتبطت ارتباطا وثيقا بصناعة النسيج منها: حرفة الخياطة، وحياكة الثياب ، فقد وردت هذه الصيغة على عدة شواهد قبور كشفت فى جبانة أسوان، وهى محفوظة فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة عليها صيغة الخياط (٧٥). كذلك ورد لقب الخياط فى العديد من الوثائق البردى التى ترجع إلى العصر الفاطمى مثل وثيقة سنة ٤٥٩ هـ/ ١٠٦٩م وكشفت فى الأشمونين عبارة عن عقد بيع ورد فيها هذا اللقب بقوله : ينتهى إلى اصطبل المكنا بأبوالسرى الخياط(٧٦).

كما انتشرت صناعة اللبود وصباغة الثياب وتلوينها فى مصر، وذلك نتيجة طبيعية لقيام الأقباط بزراعة مادة النيلة ، التى سهلت عملية الصباغة وتلوين المنسوجات، لاستخراجها من هذا النبات (٧٧) ،وهناك العديد من شواهد القبور تشير إلى حرفة الصباغة بين الأقباط والمسلمين على حد السواء(٧٨).

لم تكن صناعة النسيج هى الحرفة الوحيدة التى برز فيها أقباط مصر، واتقنوا صناعتها، بل تعدى ذلك إلى فن العمارة والبناء ، حيث اشتهروا بكثرة إقامة الأبنية والكنائس ، التى تشهد بقاياها على مهارتهم وعظمة صنعتهم ، ليس ذلك فى العصر الإسلامى فحسب ، بل عملوا فى تلك الحرفة فى العصر الرومانى، فقد شيدوا العديد من الأبنية والكنائس ، وهى تشهد على مهارتهم

فى إسنا وطيبة وسقارة وأسوان والدير الابيض والدير الأحمر (٧٩) ، ولابد أن نشير هنا إلى أن المسلمين استعانوا بمهرة القبط فى تشييد مبانيهم ومساجدهم فى العصور الإسلامية ، وقد ذكر كثير من الأثريين أن العرب تأثروا فى مساجدهم بالأقباط ، كالمحراب فى المسجد فإنه مأخوذ من الحنيه التى توجد فى صدر الكنيسة من جهة الشرق ، والمئذنة المأخوذة فى أبراج الكنيسة ، وهذا يدل على تسامح العرب مع القبط بأن تركوا لهم هذه الصناعة مدة طويلة فى أيديهم (٨٠) ، ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى ما ذكره المقريزى (٨١) إلى أن الخليفة المستنصر الفاطمى ووزيره الأفضل بن أمير الجيوش قد استعانا بقبطى فى الإشراف على بناء سور القاهرة وأبوابه وهو يوحنا الراهب ، الذى قام بعمله على خير وجه.

كذلك برع الأقباط فى الصناعات الخشبية التى ورثوها عن أجدادهم ، فكانوا على دراية كبيرة بفن زخرفة الأخشاب (٨٢).

وإلى جانب سبق الأقباط فى صناعة النسيج ، فقد برعوا فى صناعة السكر والحلوى فى مصر الفاطمية ، وهى الصناعة التى قامت فى أماكن زراعة قصب السكر ، حيث إحتاج هذا المحصول إلى درجة حرارة عالية ، فتمركزت زراعته فى صعيد مصر ، وفى وثيقة من البردى العربية ، كشفت فى الأشمونين ، تعود إلى القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى تشير إلى حساب أسبوعى لسكر موزع على عدة أفراد بعضهم من القبط جاء فيها : «سمويل بن حلياس ستة عشر ابلوجة .. وورثه قتوس ثلثة عشر ابلوجة (٨٣)».

كما برع الرهبان فى الأديرة والكنائس فى صناعة السكر ، خاصة فى أخميم(٨٤) وقوص وريعة بأسيوط (٨٥) وإسنا ، واستمر الرهبان فى دير السيدة العذراء بأسيوط لا يدفعون خراجاً عن الأراضى التابعة لكنيستهم حتى قيام الدولة الأيوبية على الرغم من أن رهبان هذا الدير كانوا يديرون بساتين من النخيل والزيتون والرمان والخضراوات وقصب السكر بالإضافة إلى طاحونة للغلال ، وعدة أفران ومعصرة للزيت الحار (٨٦) ، وهذا يدل على تسامح الدولة الفاطمية مع الأقباط.

أما عن أشهر مصانع الحلوى والسكر فقد تمركزت فى عدة مدن منها مدينة سمهود بقوص ، أقيم بها سبعة عشر حجراً لعصر القصب (٨٧) ، حيث انفردت مدينة قوص وقفط بمكانة عظيمة بزراعة قصب السكر وصناعته ، فكان ما يقرب من أربعين مسبكاً للسكر معظمها تحت سيطرة الأقباط ، وفى دير أبى مكار كان هناك طواحين ومعاصر للعسل والزيت ، وبها خيرات كثيرة لا تحصى (٨٨). ومن وثائق البردى العربية نستنتج حق امتلاك الأقباط لمعاصر القصب فى

صعيد مصر بالذات ففى وثيقة ترجع إلى سنة ٤٠٦ هـ / ١٠١٦م كشفت فى قرية ببلجسوق فى قرى إقليم الفيوم ، عبارة عن عقد بيع منزل بين عدد من الأقباط تشير حدود المنزل امتلاك بعض الأقباط إلى معصرة قصب سكر فى تلك القرية بقولها: «الحد الثانى هو الحد البحرى للمنزل ينتهى إلى معصرة ورثته أولاد أرون» مما يؤكد الدور الفعال للأقباط فى القرى وامتلاكهم معاصر للقصب واستخراج العسل فيها»(٨٩).

هذا إلى جانب انتشار الإتجار فى عسل السكر إلى العاصمة ، فتشير وثيقة من البردى عبارة عن خطاب خاص بشحن سفينة من الصعيد بمدينة إدفو إلى تاجر عسل بالعاصمة ، بقوله : «فأنظر إيدك الله أن تأمر بمن يحمل إلى مركبة مائة جره وسبع عشرة جره عسل» (٩٠) ويشير المقريزى(٩١) إلى أهمية صناعة الحلوى فى صعيد مصر بقوله :«وأغذية أهل مصر مختلفة فأهل الصعيد يتغذون كثيراً بتمر النخل والحلاوة المعمولة من قصب السكر ، ويحملونها إلى العاصمة وغيرها ، فتباع هناك وتؤكل».

رابعا : النصارى والتجارة الداخلية فى المدن والقرى المصرية :

شارك الأقباط فى تسيير حركة التبادل التجارى داخل مصر فى العصر الفاطمى جنباً إلى جنب مع المسلمين، فقد كانت التجارة هى عصب الاقتصاد القومى، لما تطلبه المحاصيل الزراعية والحرف والصناعات لتصريف فائض انتاجها فى الأسواق ، وهناك عدة وثائق من البردى العربى تشير إلى أسماء أقباط فى متنها ، فتشير إحدى الوثائق إلى تجارة الخشب بقولها : «وصل بقية الخشب الذى بالأقصر، وهو ستة وعشرين قطعة ، وقد حملتها على معدية عيسى بن تنوس (٩٢)» ، والاسم المذكور يدل دلالة قاطعة على أنه من الأقباط، ولابد هنا أن نشير إلى أن الدولة الفاطمية قد فرضت على نوع معين من الأخشاب نظام الاحتكار فلا يستطيع التجار العاديين البيع أو الشراء فى هذا النوع وهو السنط فقد فرضت الدولة عليه رعايتها ، نظراً لأهميته فى صناعة السفن، ولكن على الرغم من ذلك فإن بعض أنواع الاخشاب يسمح بالاتجار بها، ويحق للتجار نقلها عن طريق المراكب والمعديات التى يمتلك أكثرها الأقباط ففى وثيقة من البردى العربى ، ترجع إلى القرن الرابع الهجرى/ العاشر الميلادى تشير بقولها :«كتابى يا سيدى . . . وكتبت إلى أن أمضى مع أبى بقوله النجار أن أمضى معه حتي أصلح الخشب (٩٣)».

ولم تقتصر تجارة الأخشاب على النقل بالسفن، بل تعداه إلى تجارة الحطب نفسه ، وعملية نقله من مكان إلى آخر وتحديد سعره ، ففى وثيقة ترجع

إلى سنة ٤٣٤ هـ / ١٠٤٢ م وهى عبارة عن خطاب خاص لدفع أموال يقول فيه : «.....لشيخى العزيز اسحق النوبى من محبة مينا بن شنوده ... ما بينى وبينك عن الحطب .. بالعشرة دنانير على أنك تقوم بها - وتسلمها- أخى بقام بن رهه... » تسلم له العشرة دنانير ويكون دنانير حاكمية كلها» ومن ذلك يتضح التبادل التجارى فى الحطب بين بعض الأسماء القبطية والمسلمين ، كما نلاحظ تحديد نوع الدينار بالدنانير الحاكمية التى ضربت فى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وهى من الدنانير الذهبية (٩٤).

ومن الطبيعى أن تقام الأسواق فى المدن والقرى ، ومن المشهود له أن مدن مصر غنية بأسواقها ، حيث امتدت دكاكينها على طول الشوارع على الجانبين ، وقد اتسعت شهرة بعض تلك الأسواق كأسواق القاهرة والفسطاط، فقد قدر عدد أسواقها بحوإلى مائتى سوق (٩٥) كذلك اشتهرت أسواق أخميم التى اختصت ببيع منتجات معينة كالأقمشة الصوفية والكتانية والفواكه المختلفة والحبوب (٩٦) ، ولاتساع شهرة أسواق أخميم كان التجار يأتون إليها من خارج المدينة، فانتشرت بها العديد من القياسر والفنادق والخانات لإقامة التجار الأجانب فيها (٩٧).

ولتأكيد تمركز النصارى فى مدينة أخميم ، فقد جرت العادة فى أعيادهم أن يخرج أقباطها من كنيستى سوتير- أى المخلص من العذاب- وكنيسة مارى ميخائيل مع الأناجيل والشموع العظيمة فى شوارع أخميم ويقفون على باب قاضى المدينة - احتراما وتبجيلاً - وعلى أبواب كبار رجالات الحكم من المسلمين وأعيان المدينة يقرءون بعض فصول من أناجيلهم فى فرح وابتهاج(٩٨).

هذا إلى جانب تمركز النشاط التجارى فى المدن بالأسواق ، كان لكل طائفة من التجار بالفسطاط قسم معين يجلسون فيه ، ويستمر البيع فى هذه الأسواق إلى ما بعد الظهر ، ثم يتناول التجار غذائهم ولا يذهبون إلى بيوتهم إلا فى المساء (٩٩).

وقد وردت صيغة تجار الفسطاط فى وثيقة من البردى المحفوظة فى متحف اللوفر فى باريس بفرنسا، وهى تحدد جهة عمل هؤلاء التجار، ولم تحدد البردية نوع التجارة التى يمارسونها، وهى بردية غير مؤرخة عثر عليها فى مدينة الفيوم بمصر، تشير إلى تعبير تجار الفسطاط بقولها :«فأما التجار الذى كتب عليهم تجار الفسطاط بالجزية فانظر فى الكتب ... »(١٠٠).

وقد أشار الرحالة ناصر خسرو (١٠١) إلى عظمة واتساع أسواق الفسطاط،

وتعدد أنواع الفواكه والخضراوات بها، كما استخدم تجارها نهر النيل فى نقل بضائعهم وربط أسواقها بمختلف أسواق المدن الكبرى فى شمال مصر وجنوبها، وتشير وثيقة من البردى كشفت بمدينة أدفو بأسوان - إلى شحن سفينة بكميات من العسل إلى الفسطاط ، لتوزع فى أسواقها وتباع ، بقولها: «انظر أعزك الله أن تأمر من يحمل إلى - الفسطاط- مائة جره وسبع عشر ة جره (١٠٢)».

ويشير الأدريسى (١٠٣) إلى استخدام تجار بلاد النوبة لنهر النيل ، فى نقل سلعهم حتى منطقة الجنادل، ومن ثم تنقل البضائع على ظهور الجمال حتى مدينة أسوان ، وتقدر هذه المسافة بالطريق البرى بحوإلى اثنى عشر مرحلة، ثم تنقل هذه البضائع مرة ثانية على ظهر السفن بالنيل حتى تصل إلى الفسطاط .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى كثرة أسواق القاهرة ، والتى عددها المقريزى(١٠٤) فى مؤلفه وأشهرها سوق أمير الجيوش بدر الجمإلى ، وسوق العطارين وسوق البزازين وسوق الحريرين وغيرها من الأسواق ، التى كان يتم التبادل التجارى بها عن طريق إقامة الكثير من الدكاكين والمحال التجارية حتى قدر عددها بأكثر من عشرين ألف دكان ، والتى فرضت الخلافة الفاطمية عليها أحكام الحسبة، وتعتبر الدكاكين ملكاً خاصاً للدولة تقوم بتأجيرها للتجار فى نظير مبلغ معلوم يدفع كل شهر، ويقدر ما بين دينارين وعشرة دنانير (١٠٥).

ولم تقتصر الأسواق على المدن البارزة فى مصر الفاطمية والعواصم فقط، بل نجد أن هناك العديد من الأسواق فى صعيد مصر ، فهناك أسواق منيه بن خصيب التى امتازت بوقوعها على نهر النيل مما ساعد على ازياد نشاطها التجارى خاصة أن السفن النيلية المقلة للحجاج والمسافرين من القاهرة إلى قوص يمرون بها فإخميم بها العديد من الفنادق والخانات لإقامة التجار بها. وبالتإلى ازدهرت التجارة الداخلية وعمرت الأسواق بها(١٠٦).

كما زخر إقليم البهنسا بصعيد مصر بالعديد من الأسواق ، وارتفعت مكانه أسواقه لوقوعه على طريق الواحات، فعمرت التجارة وكثرت المنتجات، وتخصصت بعض الأسواق بسلع معينة مثل التمر والزبيب والفواكه (١٠٧).

أما عن أشهر التجار الأقباط بمصر الفاطمية ، فإننا نجد فى عهد المعز لدين الله التاجر إبراهيم بن زرعة ، الذى اشتهر بسعة ثروته وكثرت تجارته، وعظيم إحسانه وصدقاته (١٠٨) كذلك التاجر إبراهيم بن بشر من تجار

الإسكندرية ، الذى ذاع صيته فى عهد الحاكم بأمر الله ووصلت مكانته إلى درجة عالية فى البلاط الحكومى ، نتيجة لكثرة هداياه ولعظم بضاعته من الجواهر وغيرها والتى كان يبيعها لرجالات الدولة (١٠٩).

ولا يفوتا أن نشير فى حديثنا هذا عن تمتع الأسواق والتجار الأقباط بالأمان والأمن، نتيجة ما نشرته الحكومة الفاطمية من تسامح مع الأقباط والطمأنينة فى نفوس التجار ، لدرجة أنهم فى بعض الأسواق كسوق البزازين بالفسطاط كان تجار الحلى والصاغة لا يغلقون أبواب دكاكينهم فى أثناء غيابهم ومغادرتهم السوق ، بل كانوا يسدلون عليها الستائر ولا تمتد يد اللصوص إلى تلك الاشياء الثمينة (١١٠).

خامسا : النصارى وحقهم فى بيع وشراء العقارات :

وإذا نظرنا إلى وثائق البردى العربية بعين متفحصة، فإننا نجد أن التجارة الداخلية لم تكن قاصرة على التبادل التجارى فى الأسواق فقط، بل نجد أن هناك بيعاً وشراء للعديد من العقارات والأراضى الزراعية بين الأقباط أنفسهم أو بينهم وبين المسلمين فعلى سبيل المثال هناك وثيقة ترجع إلى شهر رجب سنة ٤٠٦ هـ/١٠١٦م عبارة عن عقد بيع منزل، كشف فى مدينة الفيوم ، جاء فيه «. . . . هذا ما اشتراه متوس بن ثيدر الأجير وزوجته سرنه ابنت سلة بن هرمينه من بلهيو ابنت فوريل ومن والدتها قرهبوه ابنت قرى وهما جميعاً من أهل الضيعة المعروفة ببلجسوق قرية من قرا كورة الفيوم اشتروا . . . جميع المنزل الذى هو ملكها إرثا عن والدها قوريل وعمها ببنوده الشماسى(١١١)». ومن هذه البردية يتضح أن الاسماء قبطية سواء الشارين أم البائعين بالاضافة إلى أن المنزل كان ورثاً من أحد الشمامسة.

كما تمدنا الوثيقة نفسها عن قيمة العملة المتداولة فى هذا العقد بقولها «. . . بثمن مبلغه من العين الوازن خمس دنانير عينا ذهباً وازنه جيادا. .»(١١٢) مما يوضح أن قيمة العملة كانت من الدنانير الذهبية الخالصة ليس بها غش أو تدليس.

وفى وثيقة أخرى من أوراق البردى العربية عبارة عن عقد بيع منزل آخر ترجع إلى سنة ٤٢٣ هـ / ١٠٣٣م كشف فى مدينة الفيوم بقرية منهرى- وهى من القرى التى تمركز فيها النصارى حتى يومنا الحالى - تشير هذه الوثيقة إلى أن التبادل التجارى والبيع والشراء لهذا المنزل كان بين أشخاص من القبط ، وأنه تم فى العصر الفاطمى ويثبت ذلك تحديد الوثيقة بعام ٤٢٣ هـ/١٠٣٣م كما

تشير إلى أن الشهود على هذا العقد كانوا من المسلمين الذين كتبوا العقد بايديهم ، بقولها : « هذا ما أشترى اسحق بن انبيله من ابنت اخته دليمه ابنت يعوق المنهراوى . . . اشترى بنصف دينار وثمن دينار . . . شهد فضل بن فرج بجميع ما فى هذا الكتاب وكتب بيده ، شهد مسلم بن إسماعيل على إقرار صح المقر بما فيه وكتب بيده فى تاريخه (١١٣)» .

ولم يقتصر بيع المنازل بين الأقباط فى قرى أقليم الفيوم ، بل كان شاملاً العديد من المدن والقرى فى الديار المصرية فى العصر الفاطمى، ودليلنا على ذلك الوثيقة التى كشفت فى مدينة الأشمونين بمصر الوسطى والتى ترجع إلى سنة ٤٤١ هـ /١٠٥١م والتى تدل أسماء المشترين والبائعين على أنهم من الأقباط فى الأشمونين ومقيمين بها بقولها : « هذا ما أشترى المكنا بأبو العلا القزازا بن مينا السقا الساكن مدينة الأشمونين من قلته بن كيل بن جريج النصرانى القزاز الساكن بهذه المدينة المذكورة .. وفى الجانب البحرى منها على الكوم المطل على الكنيسة المعروف بالبرتانس. . . مبلغه أربعة دنانير وازنه مستنصرية وخمسة رباعيات وازنه معزية . .(١١٤)» .

وهذه الوثيقة توضح لنا إلى جانب كون الشارى والبائع من القبط ، فإن تعاملهما بالدنانير الذهبية التى ضربت فى عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى وأن التداول بالدينار المعزى الذى ضرب في عهد الخليفة الفاطمى الأول المعز لدين الله الفاطمى كان مازال التعامل به حتى ذلك التاريخ ، وربما اشتد الطلب على بقايا هذه الدنانير بعد الشدة العظمى فى عهد المستنصر بالله الفاطمى.

ولم تتوقف عملية بيع وشراء هذا المنزل عند هذا الحد ففى وثيقة أخرى ذكرت بعام ٤٤٢ هـ /١٠٥٢م أى بعد عام واحد من اتمام عقد الشراء السابق قام المالك الجديد وهو أبو العلا القزاز بن مينا السقا ببيع هذا المنزل إلى أحد الأقباط وهو اسطوروس التنيسى بين بيسه الساكن مدينة الاشمونين بمبلغ أقل مما اشترى « . . . دفع المشترى اسطوروس . . . إلى البايع المكنا بأبو العلا القزاز بن مينا السقا جميع الثمن ومبلغه أربعة دنانير وازنة مستنصرية (١١٥)» .

وهذا يؤكد أن عمليات البيع والشراء تأثرت بصورة كبيرة فى عهد المستنصر بالله الفاطمى ، وأن القيمة الشرائية قلت فى تلك الفترة ، مع اختفاء الدينار المعزى من الوثيقة.

وإذا دققنا النظر فى أوراق البردى العربية فإننا نرى أن بيع وشراء العقارات لم يكن قاصراً على النصارى فقط ، بل هناك حركة تبادل فى البيع بين المسلمين أو بين المسلمين والأقباط فى العصر الفاطمى، ففى بردية تعود إلى شوال سنة ٤٤٦ هـ /١٠٥٦م عبارة عن عقد بيع بين أبو اليسر بن شبيب عاله لنفسه من خليفة بن يمن المقدامى اشترى منه جميع ما ذكر أنه له من والدته فطيمة ابنه بلقاش (١١٦)».

وإذا دققنا النظر فى وثائق البردى العربية فإننا نرى إلى جانب عملية تيسير البيع والشراء هناك نظام السمسرة، الذى يحدد أى الطرفين يتحمل قيمة السمسرة ففى وثيقة من العصر الفاطمى ترجع إلى سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٩ م عبارة عن عقد بيع منزل بين سارة ابنت قلته القزاز الساكنة مدينة الأشمونين ورد فى الوثيقة بقولها: « . . . بذلك وقعت الشهادة وعلى هذا المشترية سمسرة هذا النصف من جميع المنزل فهو حق السوق دون البايعين لها (١١٧)».

الهـوامش

١- ساويرس بن المقفع: سيرة الآباء والبطاركة، حـ٢، صـ ٨٨، مخطوط رقم ٦٤٣٤ بدار الكتب المصرية ٤ أجزاء.

٢- أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح الأرمنى، المعروف بتاريخ كنائس وأديرة مصر، صـ ٤٥، طبعة أوكسفورد سنة ١٨٩٣م ؛ وقد وردت صيغة «حراس القبط» ضمن البرديات العربية المحفوظة فى مكتبة المعهد الشرقى فى براغ بجمهورية التشيك ، وهى بردية تنسب للقرنين ٢- ٣هـ/ ٨-٩م، ولفظة حراس القبط تعنى الحراس الأقباط وبالبردية ثبت يشير إلى أجور الحراس الأقباط، «بقية أجرى بلقورة . . .» هذا بالإضافة لوجود العديد من أسماء القبط مثل مونه، وبهيوه، وبقام وغيرهم (سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف والوظائف فى ضوء البرديات العربية ، ج١ ، ص ٣٣٧، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) .

٣- ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب، صـ ١٣٣، نشر لويس شيخو ، طبعة بيروت عام ١٩٠٣م.

٤- ترتون: أهل الذمة فى الإسلام، ص، ٩٣، ترجمة حسن حبشى، طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٧م.

٥- ترتون: نفس المرجع السابق صـ ٨٣.

٦- أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح ، صـ ٣٥.

٧- الروزاورى: ذيل تجارب الأمم، حـ٣، صـ ١٨٦؛ يحتوى على حوادث خمسة وعشرون سنة من ٣٦٩هـ إلى ٣٩٣هـ، طبعة القاهرة سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م ؛ كذلك لم يتدخل العزيز بالله فى اختيار رؤسائهم، فعندما توفى البطريرك أوفانيوس اجتمع البطاركة لاختيار خليفة له وهو البطريرك إبراهام دون تدخل من العزيز وذلك سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م، ثم أقام اليعاقبة خلفاً له البطريرك فيلايلوس سنة ٣٦٩هـ/ ٩٧٦م لمدة أربعة وعشرون سنة دون تدخل من العزيز (المقريزى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، جـ ٤، صـ ٣٩٨ ، طبعة النيل سنة ١٣٢٤هـ).

٨- يحيى بن سعيد الأنطاكى: صلة تاريخ أوتيخا المعروف بالتاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ، جـ ٢، صـ ١٦٤: ١٦٥، ترجمة كراتشكوفيسكى وفاسيليف، باريس سنة ١٩٣٤.

٩- ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، جـ ١، صـ ٤٦: ٤٧، الطبعة الأولى، بولاق سنة ١٣١١هـ.

١٠- عيد دير الطير: سمى بذلك لما قيل أن الطير المعروف ببوقير يأتى إلى الدير من كل مكان، ويدخلون رؤوسهم فى شق من الجبل الواحد تلو الآخر، وهم يصيحون إلى أن يعلق رأس أحد هذه الطيور فيضطرب حتى يموت، ومن ثم يرجع باقى الطير عن هذا الموضع. (الشابستى: الديرات، صـ ٢٠١- ٢٠٢، تحقيق كوركيس عواد، الطبعة الثانية، طبعة المعارف ببغداد، سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م).

١١- يشير المقريزى إلى أن الحاكم بأمر الله تشدد مع أقباط مصر وأمرهم بهدم بعض الكنائس وأباح ما فيها من أثاث وبنى فى مواضيعها المساجد، وقد أكد كلامه بأن أصدر كتبه إلى ولاة الأعمال بتمكين المسلمين من هدم الكنائس والأديرة فعم الهدم سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٣ م، (الخطط، جـ١، صـ ١٨٤)، كذلك أمر الحاكم بأمر الله بمنع الاحتفال بعيد الزيتون، لما كان يحدث فيه من اللهو حيث أمر بألا يحمل ورقة من ورق الزيتون، ولا من سعف النخيل فى كنيسة من الكنائس ولا يرى شيئا من ذلك فى يد مسلم أو قبطى (آدم متز: الحضارة الإسلامية، جـ ٢، صـ ٢٨٥، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده ، طبعة دار الكتب العربية بيروت، لبنان).

١٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى ، جـ ١، صـ ١٨٤، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ٢٠٠٠م.

١٣- وللحقيقة التاريخية فإن عيسى بن نسطورس كان وزيراً فى الدولة منذ عهد العزيز بالله حيث استبد بشئون الحكم دون المسلمين لدرجة أن ارتفعت الشكوى منه للخليفة العزيز فأمر بالقبض عليه لولا تدخل ست الملك وشفاعتها عنه وتقديمه مبلغ ثلثمائة ألف دينار لخزينة الدولة (الروزاوزى: ذيل تجارب الأمم، جـ ٣، أحداث سنة ٣٨٠هـ، صـ ١٨٧، المقريزى: الخطط، جـ٤، صـ ٣٩٩).

١٤- تاريخ ابن الراهب، صـ٨٢: ٨٣، لقد وصل اضطهاد القبط مداه فى الدولة العباسية فى عهد الخليفة المتوكل على الله، سنة ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م عندما أمرهم بلبس الطيالسة عسيلة اللون، ووضع إشارة الصليب على صدورهم وغيرها من الشروط (ابن زين القاضى : شروط النصارى ، مخطوط بدار الكتب رقم ٣٩٥٢ تاريخ ورقة رقم ١٢؛ ترتون: أهل الذمة فى الاسلام، صـ ١٣١.

١٥- Sterm: Fatimid decrees, P. 160, driginal, Documents from the Fatimid chamcey, P. 160. (London, 1937).

١٦- قد جرت العادة فى نظام القبالة فى العصر الفاطمى أن يحسب لكل متقبل المبالغ التى ينفقها على عمارة الجسور وشق الترع وحفر الخلجان وأن يتأخر من مبلغ الخراج فى كل سنة من جهات المتقبلين، ويقال لما تأخر من مال الخراج البواقى، (المقريزى: الخطط، جـ ١، صـ ١٣١).

١٧- المقريزى: نفس المصدر السابق والجزء، صـ ١٣٤.

١٨- سعيد مغاورى: الألقاب ، جـ ١، صـ ١١٨.

١٩- سعيد مغاورى، نفس المرجع السابق، والجزء، صـ ٤٩٧.

٢٠- المقريزى : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ص ٧٠ ، نشره وحققه جمال الدين الشيال ، طبعة دار الفكر العربى سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.

٢١- جروهمان: أوراق البردى العربية، جـ ١، صـ ١٥٣، ستة أجزاء، ترجمة حسن إبراهيم حسن، وراجع الترجمة عبد الحميد حسن، طبعة دار الكتب المصرية.

٢٢- جروهمان: نفس المرجع السابق، والجزء والصفحة.

٢٣- أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح، صـ ١١٠.

٢٤- Sterm: Fatimid Decrees Driginal, Documents from the Fatimid chemcey, P. 17.

٢٥ – مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، جـ ١، صـ ٣٨٤، تحقيق أحمد زكى، طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٢٤م.

٢٦- العمرى: نفس المصدر السابق، والجزء ، صـ ٣٧٤.

٢٧- ساويرس بن المقفع : سيرة الآباء البطاركة، جـ ٢، صـ ١٠٤.

٢٨- نفس المصدر السابق والجزء والصفحة.

٢٩- اعتمد المصريون فى رى أراضيهم على مياه النيل أما بالنسبة للأديرة فقد اعتمدوا فى رى أراضيهم على السواقى والدواليب ومياه الآبار والعيون التى ترفع مياهه بواسطة الأبقار (أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح، صـ ٩٨) .

٣٠- أبو صالح الأرمنى: المصدر السابق، صـ ١٣١ ، وقد استعان العزيز بالله بكثير من الأطباء من الأقباط ورفع من مكانتهم من أمثال الطبيب القبطى منصور بن مقشر المعروف بأبى الفتح المصرى (ابن القفطى: أخبار العلماء بأخبار الحكماء، صـ ٢١٩، طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٢٦هـ).

٣١- المقريزى الخطط، جـ ١، صـ ١٣١.

٣٢- جروهمان: أوراق البردى العربية ، جـ٢، صـ ٥٤.

٣٣- سعيد مغاورى : الألقاب ، جـ١ ، ص ٣٠٥ .

٣٤- سعيد مغاورى : نفس المرجع والجزء ، ص ٣١٤.
٣٥- جروهمان: أوراق البردى العربية ، جـ٣، صـ ١٣٩: ١٤٠.
٣٦- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء، صـ ١٤٦.
٣٧- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء ، صـ ١٥٤.
٣٨- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء، صـ ١٦٣.
٣٩- سفرنامه ، صـ ٦٢: تحقيق يحيى الخشاب، الطبعة الأولى، القاهرة سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.
٤٠- جروهمان: أوراق البردى العربية، جـ ٣، صـ ١٥٩.
٤١- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء ، صـ ٢٢٩، ٢٣٠.
٤٢- تاريخ أبو صالح ، ص ٥٥ .
٤٣- جروهمان: أوراق البردى العربية ، جـ٢، صـ ٥٦: ٥٧.
٤٤- جروهمان: نفس المرجع السابق ، جـ٦، صـ ٦١: ٦٢.
٤٥- ابن مماتى: قوانين الدواوين، صـ ٣٥٨.
٤٦- المقريزى: الخطط، جـ١، صـ ٩٨.
٤٧- جروهمان: أوراق البردى، جـ ٥، صـ ١٥.
٤٨- جروهمان: نفس المرجع السابق ، جـ٢، صـ ١٢٨.
٤٩- جروهمان: نفس المرجع، والجزء،صـ ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩.
٥٠- أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح، صـ ٣١.
٥١- أبو صالح الأرمنى: نفس المصدر السابق، صـ ١١١.
٥٢- المقريزى: الخطط، جـ١، صـ ٣٠٦. أسوان بالضم ثم السكون وواو، والف ونون، وهى مدينة كبيرة، وكورة فى آخر صعيد مصر وأول بلاد النوبّ على النيل فى شرقه (ياقوت الحموى: معجم البلدان، جـ١، صـ ١٩٤).
٥٣- المقريزى: نفس المصدر السابق والجزء، صـ ٣٨٢، قوص: فى صعيد مصر وهى من الولايات الهامة فى العصر الفاطمى.
٥٤- أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح، صـ ١١٧، أخميم بالكسر، والسكون، بلدة بالصعيد على شاطىء النيل (ياقوت الحموى: معجم البلدان، جـ١، صـ ١٢٣).
٥٥- الشابستى: الديارات، صـ ٢٩٨، طموية قرية على بعد خمسة أميال نازله من النيل عند حلوان، وتعتبر من المتنزهات المشهورة (الشابستى: نفس المصدر والصفحة).
٥٦- العمرى: مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، جـ ١، صـ ٣٨٤.
٥٧- تنيس : بكسرتين وتشديد النون جزيرة فى مصر قريبة من البر ما بين الفرما ودمياط، فيها تعمل الثياب الملونة والفرش البوقلمون (ياقوت الحموى: معجم البلدان، جـ ٢، صـ ٥١) ؛
Becker: Encyclopedia of Islam, vol. II, P.5 (Leyden, 1927) .
٥٨ – محمد عبد العزيز مرزوق: الزخرفة المنسوخة فى الأقمشة الفاطمية، صـ ٨٣، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٢م.
٥٩- سعاد ماهر: محافظات الـ ج.م.ع، صـ ٣٨، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، الكتاب الرابع ١٩٦٦م، الطراز كلمة فارسية بمعنى ترازيدن، وطراز بمعنى التطريز، وعمل المدبخ Brodeiere وكان يطلق فى العصر الفاطمى على ملابس الخليفة والأمراء، ولاسيما إذا كان بها شىء من أشرطة الكتان (زكى محمد حسن: الفن الإسلامى فى مصر، جـ ١، صـ٨٤، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م) وكان بأخميم ديوان للطراز التى يشرف علي منسوجات العامة إلى

جانب منسوجات الخليفة، ويحفظ السجلات الخاصة بتلك الملابس (القلقشندى: صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، جـ ٣، صـ ٤٩٤، طبعة القاهرة ، ١٣٢٣هـ/ ١٩١٤م) .

٦٠- جروهمان: أوراق البردى العربية، جـ١، صـ ٢٠٣ .

٦١- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء، صـ ١٩٥، ٢٠٣.

٦٢- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء، صـ ٢١٥.

٦٣- المقريزى: الخطط ، جـ ١، صـ ٢٣٧.

٦٤- الفضائل الباهرة فى محاسن مصر القاهرة ، صـ ٦١ ، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس ، القاهرة ، ١٩٦٩م.

٦٥- ناصر خسرو: سفر نامه ، صـ ٤٠؛ وانتشر البوقلمون فى العصر الفاطمى، وهو عبارة عن قماش متعدد الألوان متقلب حسب ساعات النهار، ولا يصنع إلا فى مدينة تنيس فقط. (ناصر خسرو: نفس المصدر السابق، صـ ٣٨).

٦٦- وفى العصر الفاطمى شارك المسلمون الأقباط فى صناعة النسيج وفرضت الدولة على المصانع الأهلية الضرائب كما أعتنى بزخرفة النسيج على شكل الموضوعات الهندسية والنباتات.

٦٧- محمد عبد العزيز مرزوق: الزخرفة المنسوجة، صـ ٣٧.

٦٨- ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة، صـ ٦٣ .

٦٩- جروهمان: أوراق البردى العربية ، جـ ٢، صـ ١٤٧.

٧٠- سعيد مغاورى: الألقاب، جـ ١، صـ ٢٢٨.

٧١- جروهمان: أوراق البردى العربية ، جـ٦، صـ ٨٥.

٧٢- المقريزى: الخطط، جـ١، صـ ٢٣٧.

٧٣- جروهمان: أوراق البردى العربية، جـ ٦، صـ ٧١.

٧٤- جروهمان: نفس المرجع السابق والجزء، صـ ٧٨.

٧٥- حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، جـ٢، صـ ٥٥٦ وغيرها من الصفحات ، طبعة دار النهضة العربية، ١٩٦٦م.

٧٦- جروهمان: أوراق البردى العربية، جـ١ ، صـ ٢٢١ ؛

Weit: Steles Fumeraire Catalogas du Musses Arabe, Tom, 7, P. 101(Paris1937) .

٧٧ - ابن مماتى: قوانين الدواوين ، صـ ٢٥٤، الطبعة الأولى تحقيق عزيز سوريال عطية، القاهرة، ١٩٤٣م ؛ ونبات النيلة يحصد مرة كل مائة يوم من زراعته، ويمكث فى الأرض ثلاث أعوام (ابن مماتى: نفس المصدر السابق والصفحة)، وتقدر الدولة ضريبة الخراج على الفدان المنزرع نيله ثلاثة دنانير فى السنة (القلقشندى: صبح الأعشى، جـ٣، صـ ٤٥٣).

٧٨- حسن الباشا: الفنون الاسلامية والوظائف، جـ٢، صـ ٧٠٣، ٧٠٤ ؛

Weit: Steles, T7, P.87.

٧٩ - زكى محمد حسن: بعض التأثيرات القبطية، صـ ٧، ٨.

٨٠- زكى محمد حسن، نفس المرجع السابق، صـ ٨.

٨١- الخطط، جـ١، صـ ١٦٢.

٨٢- زكى محمد حسن : الفن الإسلامى فى مصر، جـ١، صـ ٩٢.

٨٣- جروهمان: أوراق البردى، جـ ٦، صـ ٣٨٤.

٨٤- المقريزى: الخطط، جـ٤، صـ ٤١٧، ١٢٧.

٨٥- ابن فضل الله العمرى: مسالك الامصار، صـ ٣٨٤.

٨٦- أبو صالح الأرمنى: تاريخ أبو صالح، صـ ١٥٩.
٨٧- ابن مماتى: قوانين الدواوين، صـ ١٥٩.
٨٨- ساويرس بن المقفع: سير الآباء البطارقة، جـ٢، ورقة ١٠٤.
٨٩- جروهمان: أوراق البردى العربية، جـ١، صـ ١٦٧.
٩٠- جروهمان: نفس المرجع السابق، جـ٥، صـ ١٣٦.
٩١- الخطط ، جـ ١، صـ ٧١.
٩٢- جروهمان : أوراق البردى العربية ، جـ٥ ، ص ٥٩
٩٣- جروهمان : نفس المرجع المرجع السابق والجزء ، ص ٤٥ .
٩٤- جروهمان : نفس المرجع المرجع السابق والجزء ، ص ١٢٩ : ١٣٥.
٩٥- ناصر خسرو : سفرنامه ، ص ٦٣ .
٩٦- الأدريسى : نزهة المشتاق فى ذكر الأمصار والأقطار والبلدان ، ص ٤٨ ، نسخة خطية غير مرقمة، بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوى ، بمجلس مدينة سوهاج ، رقم ١٦ جغرافيا.
٩٧- ابن دقماق : الإنتصار لواسطة عقد الأمصار ، جـ ٥ ، ص ٢٥ ، الطبعة الأولى ، طبعة بولاق سنة ١٣١٠ هـ ؛ القياسر : عبارة عن منشأت اعدت للتجار ، وبها حوانيت ومخازن .
٩٨- المقريزى : الخطط ، جـ ٤ ، ص ٤٣٤ ؛ فقد جرت عادة الأقباط أن يحملوا أغصان الزيتون وقلوب سعف النخيل والصلبان وتزيين كنائسهم بالشموع ومنازلهم بسعف النخيل (القلقشندى: صبح الاعشى ، جـ٢ ، ص ٤١٥) .
٩٩- آدم متز : الحضارة الاسلامية ، جـ٢ ، ص ٣٨٥ .
١٠٠- سعيد مغاورى: الألقاب ، جـ١ ، ص ٢٧٣.
١٠١- سفر نامه : ص ٦٠ .
١٠٢- جروهمان : أوراق البردى العربية ، جـ ٥ ، ص ٣٦، .
١٠٣- نزهة المشتاق ، جـ ٢١ .
١٠٤- الخطط ، جـ١ ، ص ٣٧٥ وغيرها من الصفحات .
١٠٥- ناصر خسرو : سفر نامه ، ص ٤٨ .
١٠٦- ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جـ٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .
١٠٧- سعاد ماهر : محافظات : الج . ع. م. ، ص ٥٩ .
١٠٨- ساويرس بن المقفع : سير الآباء البطاركة ، جـ٢ ، ص ٩١ .
١٠٩- ساويريس بن المقفع: نفس المصدر السابق والجزء ، ص ١١٦؛ الإسكندرية : بناها الأسكندر بن فيلغوس الرومى المعروف بالأسكندر الأكبر وهى على البحر الأبيض المتوسط ، وبها منارة الاسكندرية (ياقوت الحموى : معجم البلدان ، جـ١ ، ص ١٨٣ : ١٨٥) .
١١٠- ناصر خسرو : سفر نامه ، ص ٦٤ .
١١١- جروهمان : أوراق البردى العربية ، جـ١ ، ص ١٦٦، ١٦٧.
١١٢- جروهمان : نفس المرجع السابق والجزء ، ص ١٦٧ .
١١٣- جروهمان : نفس المرجع السابق والجزء ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
١١٤- جروهمان : نفس المرجع السابق والجزء ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .
١١٥- جروهمان : نفس المرجع السابق والجزء ، ص ٢٠٤ .
١١٦- جروهمان : نفس المرجع السابق والجزء ، ص ٢٣٣ .
١١٧- جروهمان : نفس المرجع السابق والجزء ، ص ٢٢٢، ٢٢٣.